تطور القضية الكردية في العراق وأنعكاسها على العلاقات العراقية – الإيرانية 1958 – 1966- دراسة تأريخية

د. كافي سلمان مراد
Kafi.salman.edbs@uomustansiriyah.edu.iq
Kkk.m909@yahoo.com
07702541932

مستخلص البحث:
أصبح للقضية الكردية في العراق تأثير كبير على العلاقات العراقية – الإيرانية التي تربطهم مصالح مشتركة برية، مائية وعرقية، ومنها القضية الكردية التي كانت واحدة من أسباب عدم الإستقرار بينهما . لذلك تكمن أهمية البحث في التغير الكبير الذي طرىء على العلاقات العراقية – الإيرلنية عندما تبنى شاه إيران دعم الحركة القومية الكردية بالمال والسلاح ضد الحكومة العراقية واتخاذها ورقة ضغط على العراق، ليس من أجل أنتصار الكرد وانما لأشغال الحكومات العراقية وأضعافها لتحقيق إيران مصالحها في العراق. قسم البحث الى فصلين وعدد من المباحث ، تناول الفصل الأول العلاقات العراقية – الإيرانية في العهد الملكي ، والتعاون بين البلدين للقضاء على الأنتفاضات الكردية سيما أتفاضة 1943-1945، كما تضمن الفضل قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958، وخوف شاه ايران من النظام الجمهوري في العراق وتأثيره على الشعب الإيراني . سيما بعد الاعتراف الدستوري الذي حصل عليه الكرد في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958، وعودة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الملا مصطفى البارزاني إلى العراق ، والذي كان يحضى بتقدير وتأثير كبير على كرد إيران . في حين سلط الفصل الثاني الضوء على أستغلال الحكومة الإيرانية التوتر الذي حصل بين قيادة الحركة الكردية والحكومة العراقية من عام 1961-1966 ، حظي الكرد بدعم عسكري ولوجستي كبير رغم مطالبت الحكومة العراقية من ايران بوقف دعمها وغلق حدودها لمنع مقاتلي الكرد استخدامها كما طالب العراق بعدم تدخلها في الشأن العراقي حتى تمكن الكرد من انتصارهم في معركة جبل هندرين عسكرياً والذي كان له تأثير كبير على المؤسسة العسكرية والمدنية في العراق ، والعلاقات العراقية – الإيرانية .

الكلمات المفتاحية: العراق، ايران، الكرد، الجيش.

- المقدمة

أن تطور القضية الكردية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير بعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946 ، والذي أخذ على عاتقه قيادة الحركة التحررية الكردية من أجل حصولهم على الحقوق القومية للكرد ، حيث خاض سلسلة طويلة من الأنتفاضات المسلحة مع الحكومات العراقية في عهدي الملكي والجمهوري حتى حصولهم على أعتراف دستوري بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 ، مماكان له أنكاسات خطيرة على العلاقات العراقية – الإيرانية التي شهدت على مدى عقود من عدم الأستقرار السياسي بين البلدين بسبب مجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والعرقية ، أستطاعت إيران من أستغلال توتر العلاقة بين القيادة الكردية والحكومات العراقية بتقديم الدعم العسكري واللوجستي للكرد لمواجهة العمليات العسكرية للجيش العراقي ليس من أجل أنتصار وتحقيق حلم الكرد في تقرير المصير بل من أجل أضعاف الحكومة العراقية واشغالها بمشاكل داخلية حتى تتمكن إيران من تحقيق مصالحها في العراق من جهة وابعاد خطرعدوى النظام الجمهوري عن الأنظمة الملكية لدول الجوار.

قسم البحث إلى فصلين تناول الفصل الأول العلاقات العراقية – اللإيرانية في العهد الملكي في العراق ، والتعاون بين البلدين للقضاء على الأنتفاضات الكردية سيما أنتفاضة 1943-1945، وأثرها في تاسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني . ،كما تضمن الفضل قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 في العراق واعترافها بالحقوق القومية للكرد وما لها من انعكاس على اكراد إيران من الثورة ضد النظام الإيراني. أما الفصل الثاني الذي سلط الضوء على أثر القضية الكردية على العلاقات العراقية – الإيرانية واستغلال شاه ايران التوتر بين عبد الكريم قاسم والكرد بأعلان الكرد ثورة آيلول عام 1961، والدعم العسكري واللوجستي التي قدمته الحكومة الإيرانية لدعم استمرار المعارك بين الجيش العراقي والحركة التحررية الكردية حتى اسقاط حكومة بعد الكريم قاسم عام 1963 .

كما تضمن الفصل سياسية الأخوين عبد السلام عارف و عبد الرحمن عارف تجاه الكرد في أتخاذ من السلاح وأراقة الدماء الحل الوحيد في القضاء على طموح وحقوق الكرد في العيش في أمن وسلام وحرمانهم من الخدمات والتنمية الاقتصادية مع فشلهم في التوصل الى حل سلمي لانهاء القتال . أن أستمرار التوتر الذي أستغله شاه إيران بتقديم الدعم العسكري للكرد وفق ما تقتضيه مصالحه وأطماعه في العراق حتى عام 1966، عندما أستطاع القيادة الكردية من تحقيق انتصار كبير في معركة جبل هندرين الذي كان بدعم عسكري ومالي كبير من شاه إيران وحلفائها ، والذي كان لها انعكاس كبير على العلاقات العراقية – الإيرانية من جهة وبين المؤسسة العكسرية والمدنية في العراق من جهة أخرى .والتي اسفر عن استقالة رئيس الحكومة عبد الرحمن البزاز الذي حاول إيقاف العمليات العسكرية بين الطرفين والأعتراف بحقوق الكرد الأدارية والثقافية في البيان الذي أصدره في التاسع والعشرين من حزيران عام 1966 ، الا انه واجهة معارضة من العناصر القومية في الجيش العراقي وإجبار البزاز على الأستقالة وإيقاف تنفيد البيان . أتمنى أن يكون هذا البحث مساهمة تاريخية في تأثير القضية الكردية في مسار العلاقات العراقية – الإيرانية .

الفصل الأول العلاقات العراقية الايرانية 1958-1963

المبحث الأول : العلاقات العراقية –الإيرانية وأثرها على القضية الكردية

قبيل قيام ثورة 14تموز 1958

شهدت العلاقات العراقية - الإيرانية بعد عام 1930، تحسن كبيربين البلدين وإقامت علاقات دبلوماسية قائمة على أسس أحترام سيادة البلدين، سيما بعد دخول العراق عصبة الامم والإعتراف الدولي بأستقلاله ، حيث قام الملك فيصل الأول بزيارة لإيران ، وكان لهذه الزيارة أنعكاسات كبيرة على العلاقات العراقية – الإيرانية ، والتي أسفرت على التعاون الاقتصادي والسياسي وتنظيم السياحة الدينية، وبسط الأمن والأستقرارعلى حدود الدولتين ومنع التهريب ، وتسلل العناصر المعادية لكلا النظامين ، وتطور هذا التعاون بين البلدين الى عقد حلف سعد آباد عام 1937[1]، الذي كان الغرض الأساسي منه هو تضييق الخناق على حركة التحرر الكردية. فقد نصت المادة السابعة من هذا الميثاق على ((عدم السماح للأطراف المتعاقدة بتأليف عصابات مسلحة أو أي مؤسسات اخرى او جمعيات تستهدف قلب نظام الحكم أو الإخلال بالأمن الداخلي)) وكان المقصود من هذه المادة هو منع تنقل الكرد بين الدولتين [2] ، بعد أن استطاعت الحركة القومية الكردية في العراق الى تنظيم نفسها بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق عام 1946 ، واختيار الملا مصطفى البارزاني رئيساً للحزب الذي قادة سلسلة من الانتفاضات ضد سياسة الحكومة العراقية في العهد الملكي مطالباً بالحقوق القومية للشعب الكردي ، ولاول مرة استطاعت الحكومة العراقية بالتعاون مع إيران في القضاء على الثورات الكردية التي اندلعت منذ تأسيس الحكم الملكي في العراق حتى عام 1945، بمنع الثوار الكرد من اللجوء الى أراضيها وأخر أنتفاضة التي قادها الملا مصطفى البارزاني في بارزان 1943 -1945 وإبعاده إلى الحدود الايرانية ، ومن ثم التحاقه بجمهورية مهاباد الكردية التي كان له

الدور في بناء الجيش الجمهورية التي تأسست في كردستان إيران عام 1946 ، بحماية القوات السوفيتية التي كانت تحتل شمل إيران أثناء الحرب العالمية الثانية إلتي تم القضاء عليها من قبل شاه ايران بعد انسحاب القوات السوفيتية من شمال إيران، ولجوء الملامصطفى وأتباعه إلى الأتحاد السوفيتي حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز1958 [3] . وبعد توقف نشاط الحركة الكردية في العراق وإيران ، أستمر التعاون بين البلدين ودخولهما في أحلاف جديدة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منها حلف بغداد عام 1955، واتخاذ من بغداد مقراً له ، وكان الغرض منه هو مواجه المد السوفيتي في الشرق الأوسط ، ومبدأ إيزنهاور 1957الذي عرضة الولايات المتحدة تقديم المساعدات المالية ، والعسكرية لدول المنظمة لتلك الأحلاف ، [4].

-التحالف الإيراني – الإمريكي أتجاه ثورة 14تموز عام 1958

عدت إيران قيام النظام الجمهوري في العراق وتبنيه سياسة جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي تهديداً مباشراًلأمنها الوطني ، ودعماً للقوى المناهضة للملكية داخل وخارج إيران ، علماً بأن محمد رضا بهلوي شاه إيران كان يراقب بقلق التطورات السياسية الثورية في دول الشرق الأوسط العربية ، وقيام أنقلابات عسكرية والرادكالية العربية وتغلغل النفوذ السوفيتي مما يقلل من عدد الأنظمة الصديقة لإيران [5] . توافق الموقف الأمريكي مع الموقف الإيراني إزاء ثورة الرابع عشر من تموز ،الأثر الاكبر في تعميق التحالف الثنائي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت في إيران ونظامها الموالي للغرب ، القوة المناسبة التي يمكن من خلالها مواجهة المتغيرات الجديدة في المنطقة عقب خروج العراق من حلف بغداد ومبدأ إيزنهاور، ومنع قيام تحالف العراق مع الأتحاد السوفيتي الذي رحب بالثورة رسمياًوهدد بأتخاذ الإجراءات الضرورية ضد أية محاولة للتدخل في شؤون العراق الداخلية [6]. وبعد أن وجدت إيران بأن ميثاق بغداد غير قادر على حماية الأنظمة المشاركة فيه ، دخلت في كانون الأول 1958 في مباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية طالبة مساعداتها في حال تعرضها إلى أي هجوم مسلح خارجي ، وزيادة الدعم العسكري والأقتصادي لها ، وبناءً على ذلك وقعت الولايات المتحدة الأمريكية أتفاقية إجرائية مع إيران في الخامس من آذار 1959 ، وبموجبها عدت الولايات المتحدةأاستقلال إيران وسلامتها مسألة حيوية لمصالحها الوطنية [7] . عدّ العراق الأتفاقية وزيارة الرئيس الأمريكي لإيران تحالفاً موجهاً ضده وضد نظامه الجديد وتوجهاته ، وبدأت الصحف العراقية تشير إلى خطورة هذه الزيارة والأتفاق بوصفهما تهديداً لسلامة العراق وأمنه الوطني ، وأن إيران اصبحت قاعدة أمريكية في المنطقة للعدوان على العراق ، حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة مراكز حربية لضرب حدودنا الشمالية الشرقية [8] .

ومن هم الأمور التي زادت من مخاوف شاه إيران هومطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت وضمها الى العراق بعد خروج بريطانيا منها وانهاء حمايتها للكويت التي لاقى معارضة دولية وعربية، فضلاً عن اتساع نشاط الحزب الشيوعي العراقي كقوة متحالفة مع النظام الجديد ومحاولته السيطرة على السلطة ، وله ميول قوية للأتحاد السوفيتي قد شكل توجساً مضافاً للشاه قد يشكل دعماً كبيراً لحزب الشيوعي الإيراني(تودة)[9] الذي عمل الشاه على تحجيم دوره وحظر نشاطه رسمياً في إيران وعبرت الحكومة الإيرانية عن قلقها وحاولت أضفاء مسحة دينية على مهاجمة الحكومة العراقية ، أذ عملت على تأليب المؤسسة الدينية في موضوع نقدها للعراق ، واعطاء فسحة كبيرة لعمل الحزب الشوعي العراقي على الساحة السياسية العراقية ، بأتهام الشيوعية بالأعتداء على رجال الدين [10] .

لذلك بدأت إيران تثير المتاعب للنظام الجديد وإنتهاز الفرصة التغير الثوري فيه ، وحاجة السلطة الجديدة إلى الأستقرار للحصول على بعض المكاسب ،من خلال عدد من المعاهدات والأتفاقات التي عقدها النظام الملكي في العراق حول الحدود البرية والمياه في شط العرب ،على الرغم من أعلان البيان الاول للثورة والذي جاء فيه تمسك في وحدة التراب العراقي ، وبعلاقات الأخوة مع

الأقطار العربية والأسلامية والألتزام بمبادى ميثاق الأمم المتحدة وتحترم الأتفاقات والمعاهدات الدولية ، ولم تمضي أشهرحتى بدأت الحكومة الإيرانية بفتح صفحة الصراع مع العراق في مؤتمر صحفي لشاه إيران عقده في طهران في الثامن والعشرين من تشرين الثاني 1958، واصفاً بنود معاهدة 1937 [11] ،مع العراق غير محتملة ورغبته في الغائها ، وفي أعقاب تصريح الشاه بدأت حملة دبلوماسية وأعلامية إيرانية ضد العراق ، كما باشرت القوات الإيرانية استعدادتها العسكرية التي باتت تهدد أمن وسلامة العراق ، وارسال قواتها الجوية وتعزيز قواعدها العسكرية في عبادان وديزفول ، وقدرت القوات العسكرية في المحمرة بثلاث فرق [12].

أستمر الخلاف بين العراق وإيران حول المياه في شط العراق والحدود البرية حتى عقد أتفاقية الجزائر عام 1975 .

ـ سياسة عبد الكريم قاسم تجاه الكرد في العراق

رحب الكرد بانتصار ثورة الرابع عشرمن تموز 1958، وأعتراف قادتها علناً ورسمياً بشراكة العرب والكرد في هذا الوطن، وتم تثبيت هذا الحق في الدستور المؤقت لسنة 1958 ، في البند الثالث ، والذي نص على ، أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، إن هذا القرار كان من أكبر الخطوات أهمية إذ فتح آفاقاً جديدة لتلاحم الأخوة العربية – الكردية ونضالهما المشترك ، وأعطاء الكرد دوراً أكبر في مجال صياغة الهوية العراقية ، سيما بعد عودة قائد الحركة الكردية الملا مصطفى البارزاني ومن معه من منفاه في الأتحاد السوفيتي الذي أعتبره شاه إيران يشكل خطراً على نظام حكمه وتحريض الكرد في إيران على الثورة ضده [13] . أن أعتراف النظام الجديد في العراق بحقوق الشعب الكردي كان تحول وتطور كبير وخطير في مسارالقضية الكردية في داخل العراق وخارجه . سيما بعد السماح للحزب الديمقراطي الكردستاني من ممارسة نشاطه السياسي بشكل علني والسماح له باصدارجريدة خه بات الناطقة باسم الحزب ، أضافة إلى قيام الحكومة بتقديم الخدمات للشعب الكردي وكذلك السماح للسياسين والمهاجرين الكرد والمشاركين بنضال الحركة التحررية الكردية من العودة الى الوطن في نيسان عام 1959 ، وكان هذا القرار التجسيد العملي للرد على المشكيكن بقرارالحكومة من أن الكرد شركاء في الوطن [14] . سرعان ما اشتد الصراع الداخي بين عبدالكريم قاسم والفرقائه السياسيين الفاعلين في الساحة العراقية بسبب بعض الأجراءات التي أتخذها ، منها تفرده بالسلطة، وسرعان ماتحول هذا الصراع إلى صراع مسلح حيث تعرض عبدالكريم قاسم إلى سلسلة من الأغتيالات ومحاولات أنقلابية إلا إن هذه المحاولات لن تنجح، والتي قادت منفذيها إلى الأعدام 1959، والتي لحقها أعتقال عدد من الضباط في الجيش العراقي ، وتم طردهم من الوظائف، وأحالة أعداد أخرى من القوميين والضباط الوطنيين على التقاعد أو الأقامة الجبرية ، كما حصل لعبدالسلام محمد عارف أحد رفاق عبدالكريم قاسم وشريكه في ثورة 14 تموز [15].

ـ توتر العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1961

بعد أن تخلص عبد الكريم قاسم من شركائه السياسين أتجه نحو الكرد و بدأ التوتر بينه وبين الملا مصطفى البارزاني بعد أقل من عاميين من عودته من الاتحاد السوفيتي ، حيث شعر قاسم ما لهذا الرجل من شعبية كبيرة لدى الشعب العراقي من العرب والكرد ، بدا في تقليل من شأنه ويصفه بشيخ عشيرة وبدأ بسحب البساط من قدمه عن طريق تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في كردستان والذي كان عدد من الاقطاعين اعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني منهم الشيخ لطيف الشيخ محمود البرزنجي[*] ، وتعبيراً عن رفض الاقطاعيين واتباعهم قانون الاصلاح الزراعي وفرض ضريبة على الارض لكن الحكومة العراقية واجهة هذا الاحتجاج بهجوم على كردستان في آيلول من العام نفسه ، مما ولد المزيد من تزايد العمل المسلح لرؤساء العشائر الكردية في منطقة بارزان [16].

ثم بدأت حملة واسعة ومكشوفة ضد الكرد في الصحافة العراقية ومنها جريدة الثورة في مقالة اثارت حفيظة الكرد أشارت إلى أن كل من ينتمي إلى العراق هو عربي بغض النظر عن قوميته ،مع تأزم الاوضاع مع قيام موجة من الاضطرابات دعا لها الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1961 [17] . كما جرت حملة من مطاردة اعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي في بغداد مما دفع بالملا مصطفى البارزاني الى طلب من اعضاء المكتب السياسي الى ترك بغداد والعودة إلى كردستان ، كما تم غلق مكتب جريدة خابات الناطقة باسم الحزب الديمقراطي وكذلك ورفض عبد الكريم قاسم أستقبال الملا مصطفى الذي أراد توضيح موقف الحكومة من الكرد [18] .

في حين حاول الحد من نفوذ البارزاني ، وأخذ يتعمد بأيجاد وسيلة لتصفيته، فبدأ بأهماله وتقريب الأقطاعيين والأغوات الكرد المناوئين للحركة القومية الكردية وتسليحهم مما خلق حالة من التوتر في كردستان ، حتى بلغ التوتر بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني ، بأرسال الحكومة قطعات عسكرية إلى كردستان وشن سلاح الجو العراقي حملة عسكرية واسعة في السابع من أيلول عام 1961، على مواقع الحزب ، وفي الحادي عشر من آيلول 1961، تم قصف منطقة بارزان ورد الحزب بأعلان الثورة واعتبر الحادي عشر من أيلول هو تاريخ الثورة التي استمرالقتال بين الحكومة والكرد والذي استغله شاه أيران بتقديم المساعدات العسكرية حتى أنقلاب 8 شباط عام 1963. ومن هنا شكلت المسألة الكردية أحد أهم الاسباب التي أدت الى سقوط حكومة عبد الكريم قاسم التي وجهت لها العديد من الانتقادات في أوساط قادة الجيش والقومين العرب خاصة حزب البعث العربي الأشتراكي الذي أزداد نفوذه حتى داخل الجيش ، وتحولت الحركة الكردية في كردستان العراق إلى قوة فاعلية دولياً وداخلياً سببت في أسقاط نظام عبد الكريم قاسم والحكومات المتعاقبة من بعده [19].

- الدور الإيراني في أستمرار ثورة 11 أيلول عام1961- 1963في كردستان العراق

تدهور العلاقة بين عبد الكريم قاسم والاكراد فسح المجال لشاه ايران لان يرى في الحركة الكردية خير وسيلة لاضعاف حكومة العراقية من جهة ، وستغلال الحركة الكردية في جعل عبد الكريم قاسم اقل خطراً على دول الجوار وسهولة ازاحته عن الحكم ،سيما بعد ان رفض حكومة قاسم من التنازل عن شط العرب ، وكذلك خوف الشاه من مساعدة الاتحاد السوفيتي للحركة الكردية في العراق ، ولكن بعد أن تأكد بعدم تبني الاتحاد السوفيتي للحركة االكردية المسلحة ، لذلك اجرى شاه اتصلات مع قادة الحركة الكردية والتعاون حتى قبل اندلاع انتفاضة آيلول 1961، وفي تقرير لوزارة الخارجية العراقية تحدث عن وجود المتمردين من كرد العراق في إيران وان الحكومة الايرانية تأويهم في أراضيها وتقدم يد العون لهم، والتغاضي عن نشاطهم واعمالهم المعادية للحكومة العراقية ، ومنحهم تسهيلات كثير، وزودتهم بالمؤن والذخائرالحربية والوقود [20] .

في عام 1959 صدر قانون الاصلاح الزراعي في العراق ، أثر هذا القانون على العلاقات بين الدولتين بسبب اتصال الاقطاعيين وزعماء القبائل في العراق الذين اتصلوا بشاه إيران سراً حيث وجدوا ترحيباً من شاه إيران مما أدى إلى وجود جيوب موالية لإيران في العراق بصورة غير مكشوفة ، وبعد أندلاع انتفاضة آيلول في كردستان العراق ، أستغل شاه إيران حالة التوتر بين القيادة الكردية وعبد الكريم قاسم ، والتي كان لها أثر كبير على العلاقات العراقية –الإيرانية سيما بعد أنسحاب العراق من حلف بغداد وغلق مكتبه [21]. قامت السفارة الإيرانية في بغداد بأنقاذ بعض كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واخراجهم من بغداد الى كردستان ، كما قامت الحكومة الإيرانية بأستقبال عدد من الثوار من المرضى والجرحى للمعالجة في المستشفيات الإيرانية عندما شن الجيش العراقي حملاته العسكرية على بارزان وعلى مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني ، هذا أضافة إلى حماية بعض كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنهم ممثل الانتفاضة الكردية في الخارج وذلك لابقاء نوع من التواصل مع قادة الحركة الكردية في العراق [22].

عرض شاه إيران على القيادة الكردية الدعم العسكري وللوجستي بعد أن بدأت الحملة العسكرية للجيش العراقي على مواقع الحزب الديمقراطي في كردستان عبرالمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ، وذلك لأشغال النظام العراقي في مشاكله الداخلية وإبعاده عن الأنظمة الحكم العربية الذي كان يخشاها شاه إيران كنظام حكم جمال عبد الناصر ونفوذه في العالم العربي بوجه عام والعراق بوجه خاص بعدأن أخذ عبد الكريم قاسم يطالب بأعادة الكويت إلى العراق وزعزعت الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي[23] ، لذلك بعد منتصف عام 1962 أمر شاه إيران وكالة المخابرات الإيرانية –سافاك- بالمساعدة في تمويل الحركة الكردية في شمال العراق لتقويض أستقرار النظام في بغداد[24]. وأكدت الحكومة العراقية أن أتصالات جرت بين الحكومة الإيرانية وقادة الحركة الكردية في كردستان العراق الذين أرسلوا وفداً إلى طهران برئاسة جلال طالباني عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي ،كما أن الحكومة الإيرانية شجعت القبائل الكردية الإيرانية القاطنة في المنطقة الحدودية مع العراق على دعم قوات البيشمركة ، كما دعت وسائل الأعلام الإيرانية إلى دعم قوات البارزاني في كردستان العراق ، مما دفع عبد الكريم قاسم الى مهاجمت إيران وأكد أن ثورة العراق أثارت حفيظة شاه إيران وحلفائه الغربين الذين خشوا من سقوط نظام الحكم في إيران كما حدث في العراق لهذا عملوا على دعم قتال الكرد بالسلاح وفتح الحدود لهم [25].

ومن جانب أخر اخذ الاعلامي الإيراني بث دعاية أستفزازية مفادها توحيد كردستان العراق وإيران حول عرش الشاه وفي منشور وزع في المنطقة الحدودية من كردستان العراق أن الكرد والامة الإيرانية تضمن دعوة صريحة - الى الشعب الكردي الآبي التحرر الفوري من نير الساميين ..- .لذلك أستغلت إيران القضية الكردية واخذتها أداة للضغط على الحكومة العراقية وأمدت الثورة الكردية بالسلاح عن طريق راوندوز الذي يربطه بالحدود الإيرانية ساعد على مقاومة الحركة الكردية في قتالها التي انهكت قدرات الجيش العراقي ، وحكومة عبد الكريم قاسم وكان هدف إيران من مساعد الكرد هو تغير نظام الحكم في الدولة كلياً والمجيء بحكومة أكثر انسجاماً مع دول الجوار ، وبالفعل حصل أنقلاب الثامن من شباط عام 1963 ، التي أنهت حكومة عبد الكريم قاسم وهو ما كان يريده شاه إيران وحلفائه [26] .

– المبحث الثاني : موقف حكومة حزب البعث الأولى من القضية الكردية 8شباط 1963-18تشرين الثاني 1963

تمر القضية الكردية في نهاية أي حكم في العراق بشيء من الهدوء ، والترقب وهذا الوضع يكون مؤقتاً في الغالب ، أنطبق هذا الواقع على نهاية حكم عبد الكريم قاسم حين كان الكرد في حالة حرب معه والتي كانت واحدة من الاسباب سبباً في زوال حكومة قاسم بعد قتال استمر اكثر من سنتين ، وتوقفت بشكل مؤقت حين سيطرحزب البعث والعناصر القومية ، ومنهم عبد السلام محمد عارف[27] ، وقبل الانقلاب نجح البعثيون في الأتصال بممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني صالح اليوسفي[28]قبل توليهم السلطة للتعاون لأسقاط نظام قاسم مقابل حل المشكلة الكردية ووعد البعثيون والناصريون البارزاني بالحكم الذاتي في إطار جمهورية العراق ، وحتى الحق في تقرير المصير أذا توقف الكرد عن عدم مهاجمة الجيش ،وتأييدهم في حالة نجاح الانقلاب [29]. من أجل كسب تأييد قادة الحركة الكردية المسلحة، أو تجنب خطرها على الأقل خلال الفترة الأولى بعد الأنقلاب 8شباط 1963، وعد البعثيون الكرد بحكم ذاتي أوسع ، ولكن كلما وطدوا مواقعهم في الحكم وتخلصوا من أعدائهم بالقتل والأرهاب ، أصبحوا أكثر ميلاً للتأجيل والنتيجة النهائية لم تكن ألا وعداً للكرد بأدارة لا مركزية ، كي تحل محل الحكم الذاتي، فلم يوافق قادة الحركة الكردية وطالبوا بالأعتراف في الحال ولا لبس فيها بالحكم الذاتي ضمن أطار الجمهورية العراقية [30] .

لذلك تم الدخول في مفاوضات مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني والحكومة الجديدة بقيادة حزب البعث العربي حول منح الحكم الذاتي للكرد داخل العراق ، وصل الوفد الكردي برئاسة جلال الطالباني عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني يوم 17شباط1963 ، والتي أنتهت بفشل المفاوضات في آيار1963 وأعتقال الوفد الكردي ،وأطالت فترة المفاوضات نتيجة خطة مرسومة من قبل البعثيون الذين خشوا أن يضعف مركزهم القومي إذا قبلوا بالمطالب الكردية فضلا عن ، لم يؤمنوا ولن يعترفوا بالحقوق القومية للشعب الكردي وزادة من مخاوفهم مطالبت الكرد في الاستقلال الثقافي والاداري داخل الحكومة العراقية [31] ، ومع ذلك لم يف مدبرون الانقلاب بالعهد الذي قطعوه للحزب الديمقراطي الكردستاني وكانوا متشددين ، وخاصة فيما يتعلق بقضية الحدود الجغرافية لكردستان المستقلة بمن فيها مدينة كركوك الغنية بالنفط ، وأخيراً خاطر البعث وأعلن الحرب إبادة على الشعب الكردي في العاشر من حزيران1963، أستمرت حتى 18 تشرين الثاني1963[32] .وتوقفت بشكل مؤقت بعد حركة التصحيح التي قام بها الرئيس عبد السلام محمد عارف ضد حزب البعث والحرس القومي ،ونجاحه ليس في إبعاده عن السلطة فقط ، وأنما في تصفية عناصره من الجيش، والأدارات المدنية ، وكذلك توفير فرصة للمقاتلين الكرد لأستعادة أنفاسهم وتنظيم صفوفهم مجددا[33] .

- موقف إيران من إعلان الجيش العراقي الحرب على كردستان في العاشر من حزيران 1963

بعد سقوط نظام عبد الكريم قاسم في 8شباط 1963 ،وبروز حالة جديدة للموقف الإيراني تجاه الكرد في معركة العاشر من حزيران التي شنتها حكومة عبد السلام عارف على كردستان ، غيرت إيران موقفها مع قادة الحركة الكردية، وذلك بارساله مجموعة من المراقبين العسكريين إلى الموصل وكركوك كضباط يزودون القيادة العراقية بمعلومات عن تحرك المقاتلين الكرد فضلاً عن أغلاقها الحدود بوجه تنقلات هولاء المقاتلين من وإلى داخل أراضيها فضلاً عن منع أيصال الأمدادات القادمة من الاتحاد السوفيتي عبر الأراضي الإيرانية بأتجاه شمال العراق [34] .

كما أتسم موقف إيران بالوضوح من تجدد القتال في كردستان العراق،حيث عقد حلف السنتو CENTO [35]، الحلف المركزي في أزمير لوضع خطة عسكرية ضد الكرد عرفت هذه الخطة باسم عملية النمر تتحرك القوات التركية بأتجاه الموصل والقوات الإيرانية باتجاه السليمانية، وساهمت إسرائيل بهذه الخطة عندما سافر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (موش غورين) إلى إيران لإعطاء المشورة حول أفضل الطرق للتحرك ضد الكرد.جاء هذا التغير في الموقف الإيراني نتيجة الضغط الأمريكي على شاه إيران بعد إعادة الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع حكومة البعث في العراق [36] . بالرغم من التحذير الذي قام به الأتحاد السوفيتي لأعضاء حلف السنتو الذي أستعانت حكومة البعث في العراق بحلف السنتو للأشتراك في ضرب الكرد ، وأعتبر الأتحاد السوفيتي هذا تدخل في شؤون العراق الداخلية، وما له من نتائج خطيرة من فتح المجال لتقوية مواقع الأستعمار في منطقة الشرق الأوسط [37] .

الفصل الثاني
القضية الكردية في العهد العارفي 18تشرين الثاني 1963- 1966

- سياسة إيران تجاه الكرد في ظل حكم عبد السلام محمد عارف 1963-1966

بعد ثلاثة أشهر من ردة تشرين الثاني1963 ، كانت الحكومة العراقية تعاني من التناقض بين آيدلوجية وتوجهات حزب البعث من جهة وبين سياسة عبد السلام عارف من جهة أخرى ، وعدم أيمانه في حل القضية الكردية، والدخول في مفاوضات قبل تثبيت حكمة والقضاء على أعدائه من الحرس القومي وحزب البعث ، كذلك الحركة الكردية كانت تعاني من أنقسام داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني بين المكتب السياسي برئاسة جلال الطالباني وأبراهيم أحمد ورئيس الحزب الملا مصطفى البارزاني ، كانت القيادة الكردية بحاجة الى إعادة النظر في تنظيم صفوف الحزب من جهة والجانب العسكري لقوات البيشمركة التي كانت تعاني من الظروف الأقتصادية والأجتماعية السيئة التي كانت عليها الثورة ، كمان البيشمركة بحاجة لأخذ قسط من الراحة لألتقاط أنفاسها بعد المعارك الطاحنة، والشرسة التي خاضوها مع نظام البعث في العراق ، كما أتخذ الملا مصطفى البارزاني وبشكل منفرد قرار وقف القتال في العاشر من شباط 1964، وبدون أن يصدر من الرئيس عبد السلام محمد عارف أي بيان يضمن الحقوق القومية الكردية او أستعداده لقبولها [38] .

واجه البارزاني معارضة أكثرية أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي على وقف القتال دون قيد او شرط يتعلق بالحقوق الاساسية للكرد مما أدى إلى انقسام شديد بين صفوف الحزب كما دعى البارزاني الحزب الى توقف نشاطه السياسي أنسجاماً مع قانون العراقي الجديد القاضي بمنع عمل الأحزاب السياسية ، وتعهد البارزاني بأستئناف القتال اذا لم يمنح الكرد حقوقهم في الحكم الذاتي ، [39]، أثنى البارزاني في تصريح له على سياسة عبد السلام عارف وقال أنه يكن محبة وتقدير للرئيس عبد السلام عارف، وأن الحكومة بالنسبة له كأب الأسرته وأولاده وتسعى دائماً من أجل الرفاهية والسعادة [40] . لم يكن عبد السلام عارف مؤمناً بأيقاف القتال، والتفاوض مع قيادة الثورة الكردية والأستجابة لأدنى مطالبها ، ألا أن الثورة أرغمته على تغيير موقفه من الحرب على كردستان، وفي 12من شباط 1964، تم عقد أتفاقية لوقف القتال في كردستان مع الملا مصطفى البارزاني ، حصل الكرد على بعض المكاسب بعد وقف اطلاق النار منها انسحاب الجيش من كردستان ،وأطلاق سراح اعضاء الوفد الكرد المفاوض خلافاً لكل الأعراف السياسية والأخلاقية ، كما تضمنت الأتفاقية على أعمار المناطق الكردية التي دمرها الجيش العراقي ورفع الحصار الأقتصادي على كردستان ، وجرى خلال مدة وقف اطلاق النار عقد المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني وتشكيل مجلس قيادة الثورة وأستئناف صدور جريدة الحزب خه بات ، حظي الأتفاق بتأييد الشخصيات الوطنية العراقية وتاييد عربي ودولي [41] . وفي تشرين الاول 1964، قررالبارزاني أجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية بعد نشر دستور 1964، وأرسل مذكرة للحكومة العراقية يطلب بها تعديل المادة الأولى من الدستور العراقي الجديد إلى، أن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية، بدل أن الشعب العراقي هو جزء من الامة العربية كما طالب بتعديل المادة 19 من الدستورالعراقي المؤقت التي جاء فيها: أن هذا الدستور يكفل للمواطنين عرباً وأكراداً حقوقهم القومية ضمن وحدة الدولة العراقية إلى أن هذا الدستور يعترف بحقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن أطار الوحدة العراقية ، كما طالب بأنسحاب الجيش العراقي من خانقين وكركوك واربيل والسليمانية ، وتم تعديل المادة 19 في ايلول 1965 إلى أن يقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي الواحد في وحدة وطنية متأخية [42] . في نهاية 1964 توترت الأوضاع في كردستان ، وفشلت المفاوضات بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية ، وتبادل الأتهامات بين الطرفان بطرح المطالب التعجيزية لاسيما ما يتعلق بطلب الحكومة بحل قوات البيشمركة التي وردت

بالأتفاق والتي رفض الملا مصطفى وأعدها تفريطاً بأهم مقومات الثورة الكردية ومرتكزاتها الأساسية [43]. استغل الجانب الإيراني التوتر الذي حصل بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي وتسلل النشاط الاستخباري الإيراني في كردستان تحديداً في كركوك والسليمانية وفي قضاء خانقين والمناطق الحدودية التي تسرب منها النشاط السري ، وفي آربيل أستطاع جهاز السافاك تجنيد وكلاء ومعتمدين في مقر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وفي مكتب البارزاني من الايرانين الذين كانوا يقصدون العراق للتجارة ، استطاع السافاك من شق صفوف قيادة الحزب الديمقراطي نتيجة تدخله في عام 1964 ، بحجة مساعدة الثورة الكردية التي كان يخشى قوتها من التاثير على اكراد إيران ، كما اصدرشاه إيران مرسوما بالغاء قرار الاعدام الغيابي بحق الملا مصطفى الذي اشترك في جمهورية مهاباد الكردية بمنصب القائد العام للقوات المسلحة الكردية عام 1947[44].

ساءت الأوضاع في كردستان في كانون الأول 1964، وجرت مناوشات عسكرية نتيجة الغارات التي شنتها الحكومة العراقية على مواقع البيشمركة ، وفي شباط 1965 أرسلت الحكومة العراقية رسالة إلى الملا مصطفى تضمنت رفض الحكومة المطلبين الرئيسين هما الحكم الذاتي والأحتفاظ بقوات البيشمركة وضرورة الخضوع للسلطة المركزية ، وأن الحكومة ستتخذ الأجراءات الفعالة لأعادة القانون والنظام لكردستان، وهكذا تجاهلت الحكومة بنود أتفاقية الثاني عشر من شباط 1964[45]. إلا أن عبد السلام عارف لم يكن صادقاً كشركائه البعثيين مع الكرد والأخرين ، وشن الحرب على الشعب الكردي في 15 نيسان عام 1965 ، وقد أستخدم قسم كبير من الجيش العراقي في هذه الحملة ، ودار قتال عنيف، وأطلق عليها عبد السلام عارف هجوم الربيع ، وجد المسؤولين الإيرانين أن تجدد القتال في كردستان نصرا لدولة الشاه لأنهم تأكدوا بأن الجيش العراقي سوف يوجه جيشه نحو كردستان العراق مما يبعد خطره عن بلادهم ، لذلك وجدت إيران نفسها ملزمة بتزويد الأكراد بما يحتاجونه من أسلحة متعددة وتسهيل ممرات للأكراد عن طريق أراضيها ولا سيما عند ضغط القوات العراقية [46]،وفي السادس عشر من كانون الأول 1965 ، وقعت أشتباكات على الحدود العراقية – الإيرانية ،التي يسيطر عليها الأكراد الذين يملكون القدرة على تقييد الجيش العراقي في الداخل ومنعه من المغامرات في الخارج ، وتبادل الأتهامات بين الجانبين حول تسلل رجال الحدود الإيرانيين ومعاهم عدد من المقاتلين الأكراد إلى الأراضي العراقية ، وفي ضوء ذلك شن العراق هجوماً دبلوماسياً للضغط على إيران لوقف الدعمها للاكراد وغلق الحدود أمام مقاتليهم ، وفي اب 1965 اصدرت وزارة الخارجية العراقية تعليمات الى لسفارتها في طهران مطالبة إيران بتغييرسياستها تجاه الاكراد العراقيين والتوقف عن مساعدتهم ، كما طلب وزير الدفاع العراقي عبد العزيز العقيلي من إيران أن تغلق حدودها في وجه الخارجين عن القانون يقصد المقاتلين الكرد ، والتي اصبحت حدودها المصدر الرئيسي لتمويلهم وتمنوينهم ،كما طلب وزير الدولة للشؤون الخارجية السيد عدنان الباجةجي من القائم بالأعمال الإيرانية بالحضور وسلمه مذكرة أحتجاج حول الخروقات الإيرانية المتكررة على الحدود في الشمال ، وأن المساعدات المادية والمعنوية قد أزدادت بشكل ملحوظ فضلاً عن سماح إيران للمقاتلين الكرد باستخدام الاراضي الإيرانية لقصف المواقع العراقية ، وشكى العراق لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من أن أسلحته قد وصلت إلى أيدي المقاتلين الكرد عن طريق إيران ، فضلا عن ربط إيران القضية الكردية في العراق بنزاعات أخرى كانت لديها مع العراق ، وهي قضية شط العرب والانشطة العراقية الموجهة ضد العرب الذين يعيشون في خوزستان من جهة ومن جهة اخرى تهريب الاسلحة الى العراق [47].

كان لإيران دوراً كبير في مقاومة الكرد للجيش العراقي ، والقتال لفترة طويلة بعد حصولهم على دعم من الشرق والغرب بما فيه السلاح ، وبدأ الكرد باستخدام المدافع المقاومة للجيش العراقي ، وأعتبرت تشيكوسلوفاكية مصدر هذه الأسلحة التي اقام الكرد بعثة لهم فها ، كانت ترسل عن طريق

كردستان إيران وبعلم الحكومة الأيرانية ، وكان وزير الدفاع العراقي عبد العزيز العقيلي قد طلب من الحكومة الإيرانية بغلق حدودهافي بوجه الخارجين عن القانون وهذه الحدود التي أصبحت مصدر تمويلهم والتدريبهم [48]. كان لشاه إيران علاقات مع الكيان الصهيوني الذين كانوا يخشون قوة الجيش العراقي الذي كان يشكل خطراً على الكيان الصهيوني في فلسطين ، لذلك حاولوا أضعافه واشغاله عن طريق استغلال القضية الكردية في شمال العراق للوقوف بوجه الحكومات العراقية المتعاقبة وأضعافها وذلك عن طريق أرسال المعونات المالية والأسلحة للكرد لأستمرارهم في حرب طويله عن طريق إيران ، كما كان لشاه إيران علاقات بالملك فيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الذي وصل العاصمة الإيرانية طهران في نهاية أواخر عام 1965، حاول الملا مصطفى أرسال مبعوث له لطلب مقابلة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود لطلب المساعدة منه للثوة الكردية ، إلا أن الشاه رفض طلب الملا ووعد بأنه يسقوم بنفسه بمساعدة الثورة الكردية في العراق ، بدأ جدياً بعرض مساعداته على الأكراد محاولة منه على ضرب الحركة التحررية العراقية وتحالف الحكومة العراقية مع جمال عبد الناصر لأعلان الوحدة مع العراق.في حين أرسل الملك فيصل آل سعود برسالة إلى الرئيس الأمريكي جونسون (Johnson) يطلب فيها من الرئيس الأمريكي أن يقوم بتقوية الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق ، بغرض إقامة دولة كردية مهمتها اشغال أي حكم في بغداد يريد أن ينادي بالوحدة العربية شمال مملكته في أرض العراق سواء في الحاضر والمستقبل ، علماً أننا بدأنا بالمال والسلاح بامداد البارزاني من داخل العراق أو عن طريق إيران أو تركيا [49].

في حين كان موقف اللجنة المركزية داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني من هذه المساعدات رفض اليساريون في الحزب قبول هذه المعونات ورفض التعاون مع النظام الإيراني مشيراً إلى المخاطر المتزايدة التي يمكن أن ينجم عنها ، ورغم ذلك قبل الملامصطفى واتباعة التعاون مع إيران وأصدقائها بشكل واضح بسبب ما كان يتعرض له الكرد من ضغط ، وأعمال عسكرية من قبل الحكومة العراقية [50].

المبحث الثاني : القضية الكردي في ظل وزارة عبد الرحمن البزاز الأولى

كلف عبد السلام عارف عبد الرحمن البزاز[51] في 21 آيلول عام 1965-18 نيسان 1966، في تولي الوزارة خلفاً لطاهر يحيى [52] بتشكيل وزارة جديدة ، وقد تعهد البزاز بأقامة نظام حكم دستوري ، وتحقيق الازدهار للشعب في ظل أشتراكية عربية رشيدة ، كما هاجم البزاز الانقلابات العسكرية لان البزاز كان مدنياً ويمتاز بالأعتدال وابدى أهتماماً بالأصلاح الأقتصادي والأجتماعي ،كما وعد البزاز بمحاولة إعادة السلام إلى كافة أرجاء العراق وصيانة وحدة أراضيه، كما أضاف البرنامج بأن الحكومة تعترف بالحقوق القومية لأخواننا الأكراد بالحقوق التي عدل الدستورالمؤقت من اجلها ، أستبشر الكرد خيراً آملين بايجاد حلاً يرضيهم [53] . ولكن تعين البزاز لا يعني أن الحكومة أصبحت مدنية وأنما بقي سيطرة وسطوة الكتلة العسكرية على القرار السياسي يفرض نفسه ، لاسيما وزير الدفاع عبد العزير العقيلي الذي كان اكثر تطرفاً تجاه القضية الكردية وقائدها الملا مصطفى البارزاني ، واستطاع في النهاية من اقناع الرئيس عبد السلام عارف ، وفي أواخر كانون الأول عام1965 [54] ، شن الجيش العراقي حملة عسكرية على مواقع البارزاني واتباعه في منطقة بنجوين قرب الحدود الأيرانية والتي استطاعت قوات البارزاني من مواصلة القتال حتى نيسان عام 1965، وبشكل متقطع مع اصرار وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي الذي كان مصمم على القضاء على الحركة الكردية رغم وجود بعض الاتصالات مع القيادة الكردية ألا أن تمكن البارزاني من السيطرة على بعض المناطق الجبلية واستمرار القتال بحصوله على السلاح الذي اتهمت الحكومة العراقية إيران بتزويدها للمقاتل الكرد ، واتهم رئيس اركان الجيش الفريق عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف بأن المعركة قد برهنت على أن الحدود الإيرانية لم تزل مفتوحة أمام مقاتلي الكرد ومصدر تمويلهم ومسرحاً

لتجمعهم وتدريبهم وتسليحهم من قبل إيران ، وفي بداية عام 1966 ، احتج العراق رسمياً إلى طهران ،واستمر القتال متقطع حتى نيسان من العام نفسه حشدت الحكومة العراقية قواتها في منطقة راوندوز وحددت ليلة 16/15 لشن هجوم شامل على مواقع القوات الكردية المحصنة على طول طريق راوندوز – حاج عمران إلا أن وفاة عبد السلام عارف تاجل الهجوم [55] .

- **سياسة الرئيس عبدالرحمن عارف من القضية الكردية**

قتل عبد السلام عارف في 13/ نيسان عام 1966، أثرحادث تحطم طائرته في البصرة ، وقد أصدر البزاز بياناً أعلن فيه منع التجوال وأغلاق الحدود لحين ترتيب لأختيار رئيس جديد للجمهورية ، وفي مساء 16 نيسان 1966، تم اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني الذي ضم 20 عضوا كان 12 منهم من الضباط وتم أختيار عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية بعد أن تم ترشيحه من قبل الضباط ، بعد أن كان يشغل رئيس أركان الجيش ، هو يدرك خطورة المشكلة الكردية ، وفي 18 نيسان عام 1966 ، كان له تصريح صحفي ناشد الكرد إلى المحافظة على وحدة البلاد والتعاون مع اخوتهم العرب في تأمين سلامة الوطن والعمل على رفع مستوى المعاشي لافراد الشعب ، وأحتفظ البزاز بمنصبه بعد أن تم تكليفه للوزارة الثانية في 18-نيسان 1966، واذاع البزاز بياناً أكد فيه على سيادة القانون وتحقيق الرخاء الأجتماعي [56] . وفي حديث له أكد على أهمية المصالح المشتركة للعرب والكرد ، ومنح الحقوق القومية للكرد ضمن إطار الوحدة الوطنية العراقية ، وعلى هذا الاساس أجرى البزاز تعديلاعلى بعض مواد الدستور والمتعلقة بالحقوق القومية للكرد ، فأصبحت ، يعترف هذا الدستور بالحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في أتحاد وطني وأخوي [57] ، وفي الوقت نفسه أراد البزار طمأنت العناصر العربية المتطرفة بأن الأعتراف بالحقوق القومية وبنوع من الأستقلالية الأدارية للكرد لا تعني أنفصالاً كردياً ، وكان يريد أيضاً أن تطمئن الجيران حول هذه النقطة بالذات لتجنب إثارة الإيرانيين والاتراك [58] . رحب الكرد بتولي البزاز الوزارة الثانية ، وأعلنوا من أذاعة صوت كردستان الحرة عن أستعدادهم للتفاهم مع الحكومة والعمل على أنهاء حالة الحرب ، وجرى اتصال بين عبد الرحمن البزاز وقيادة الحركة الكردية من أجل التوصل إلى أتفاق يحقق الأمن والأستقرار،ويضع حد للأقتتال في كردستان العراق [59] ، وحرص كل من رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز على حل القضية الكردية لأجل تعزيز موقعهما في الداخل من جهة ومن جهة أخرى كسب تأييد الراي العام الدولي ، أن استمرار الحرب مع الكرد قد أساءة إلى سمعة العراق دولياً وحرمته من دعم القوى التقدمية في العالم ، وعلى الفور أعلن الملا مصطفى البارزاني إلى وقف أطلاق النار فوراً لمدة شهر وأعطاء الوقت الكافي للحكومة الجديدة بالنظر لمطالب الكرد، في الوقت نفسه اعطاء فرصة للملا مصطفى من أراحة مقاتليه، والتفكير في تطورات المرحلة القادمة من جهة اخرى [60] .

الواقع أن الخلفية العسكرية للرئيس عبد الرحمن عارف جعلته يتردد من قبول حل القضية سلمياً ، جعلته ينساق إلى ضغوط قادة الجيش نحو الحل العسكري ، على الرغم من الوعود التي صرح بها بمنح الكرد نوع من الحكم المحلي في 19 /نيسان 18/ 1966 ، طلب من الكرد التعاون مع أخوانهم العرب على المحافظة على وحدة العراق وامنه كما وعد الأكراد بمنحهم نوعاً من الحكم المحلي[61] .

الا أن قادة الجيش كانوا يعتقدون أن النصر العسكري على البارزاني ممكن وحازماً ، وفي الوقت نفسه مارسوا ضغطاً على الرئيس عبد الرحمن عارف لمواصلة الحرب وعدم انتهاج سياسة البزاز في حل القضية الكردية سليماً ، لذلك سرعان ما تغير موقف الرئيس عارف من الكرد بأعلانه بأن الاكراد لن يمنحوا حكم ذاتي إطلاقاً ..واننا لن نتساوم على بلادنا .. وان الحكومة لن تتفاوض مع متمردين ، ولن توافق على وقف أطلاق النار، والاعداد الى وضع خطة عسكرية لحملة الربيع التي وضع لها وزير الدفاع اللواء عبد العزيز العقيلي وهي الحملة الاخيرة من حملة الربيع واطلق عليها

اسم –توكلت على الله، في الحقيقة كانت هذه الحملة الاخيرة من حملات الربيع في عهد الرئيس السابق عبد السلام عارف ، ألا انها أجلت بسبب وفاته ، وفي تشكيلة وزارة البزاز الثانية تم اقالت وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي ، وتعين اللواء شاكر محمود شكري خلفاً ، أما البزاز وجد نفسه مضطراً للرضوخ للأمر الواقع مع إيمانه بفشل الحملة عسكرياً ولم يستطيع الجيش من هزيمة الملا مصطفى ، وعندئذ لابد من العودة إلى المفاوضات مجدداً[62].

ـ المبحث الثالث : انعكاس فشل معركة جبل هندرين على المؤسسة العسكرية والمدنية في العراقية 1966.

تصميم الجيش العراقي على استمرار الحملة الربيعية على القوات الكردية رغم نزول الثلوج وقام بتعزيز قواته في السليمانية عند منطقة بنجوين الحدودية مع إيران وبدأت مناوشات عسكرية في كانون الثاني 1966 ، مما تسبب نشوب نزاع بين الدولتين وحرب اعلامية كادت أن تؤدي الى اعلان حرب بين العراق وإيران ، وازداد القصف الجوي على منطقة بالك بقضاء راوندوزوسقوط طائرة من سلاح الجو العراقي بالقرب من منطقة جومال ، مما دفع بشاه إيران الى تأمين السلاح للمقاتلين الكرد والسماح بارسال السلاح والعتاد وقنابل المدافع الى الثوار في منطقة بالك استعداداً لصد هجوم الجيش العراقي والاستعداد لصد هجوم الربيع ، ومع استمرار المعارك والمناوشات التي كلفت الجيش العراقي خسائر كبيرة في الارواح والمعدات مع استمرار المعارك حتى معركة جبل هندرين [63] .

بدأت الحملة توكلت على الله ، التي تم الأعداد العسكري واللوجستي لها، وخصص الواء الأول والثاني والثالث بقيادة اللواء الرابع مع الوية أسناد أخرى من قوات العشائر الكردية الموالية للحكومة وقوات الجاش 66 المكونة من الكرد المعارضين للبارزاني . كما تم وضع قاعدتين جويتين في الموصل وكركوك وخمسة كتائب مدفعية ، وفي ليلة 3/2/آيار قامت الفرقتان الأولى والثانية من الجيش العراقي يتقدمهم اللواء الرابع بالتقدم على مرتفعات زوزوك وهندرين وبمساندة القوة الجوية العراقية ضد القوات الكردية البيشمركة قرابة 1700، التي تساندها قوات انصارالحزب الشيوعي العراقي*(حول مشاركة اعضاء الحزب الشيوعي العراقي يذكر أدريس بارزاني الذي أوكل له الملا مصطفى مهمة القيادة العسكرية لجبهات القتال في المعركة ، بأن هو من أقترح بأشراك الحزب الشيوعي في هذه المعركة الى جانب حزبه وكان الهدف من أشراكهم هو من أجل قطع الطريق امام الحكومة العراقية بتعاون الحركة مع ايران من جهة والتأكيد الطابع التعددي للأنتفاضة من جهة ثانية ، وكسب دعم السوفيات حركة المقاومة الكردية من جهة ثالثة [64]، بقيادة فاخرميركه سوري للدفاع جبل زوزك وجبل هندرين ،وتم احتلال قمة جبل هندرين في 4/3/ آيار ودارت معارك شرسة ، وفي بداية المعركة اصيبت القيادة الكردية بهلع شديد ، واصدر الملا مصطفى البارزاني بأسناد قيادة الجبهة إلى فاخر ميركة سور قائد الفصيل الشيوعي الذي ينتمي اليه فاخروبقيادة كمال نعمان ، واشرف على العملية أدريس البارزاني في 12/آيار1966، فأبدى هولاء شجاعة بارعة وكان لهم الدور الكبير والأساس في الحاق الهزيمة بالجيش العراقي بقيادة اللواء الرابع الذي يعتبر من أقوى الألوية الجبلية واحسنهم تدريباً وعدة بقيادة العقيد خالد حسن فريد الذي كان من احسن ضباط الجيش العراقي تاركاً خلفه خسائر كبيرة بالأرواح بلغت 400 قتيل و600 جريح ، وغنمت قوات البيشمركة عدد كبير من المدافع وأسلحة خفيفة وكميات كبيرة من العتاد فضلاً عن أجهزة اتصال، ومواد الغذائية ، وتم استعادة جبل زوزك وهندرين [65] .

وفي هذا الصدد يقول مسعود البارزاني :- كان هذا النصر ثمن التعاون بين الحزبين المنسجمين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي وعبر عن الأخوة العربية- الكردية الصادقة ، وكان في الحزب الشيوعي أعضاء عرب دافعوا عن الكرد وقدموا تضحيات كبيرة وكان لهم شرف المشاركة في هذا النصر؛ ويقول القيادي في الحزب الشيوعي العراقي كريم احمد :-موقع

جبل هندرين من المواقع الستراتيجية وخصوصاً الناحية العسكرية بالنسبة للمنطقة و للثورة الكردية في تلك الفترة ، علماً بأن القيادة الكردية سلمت حماية الجبل للشيوعين والمتحالفين معهم الذين حققوا أنتصار كبيراً في هذه الملحمة فهي تعد من الأيام الخالدة [66] .

وفي نهاية حزيران توقف القتال وانسحاب ما تبقى من القوات الحكومية و أصبحت المنطقة التابعة للملا مصطفى خالية من عناصر الجاش ، ومن أعضاء المكتب السياسي جلال طالباني وأبراهيم احمد المتعاونين مع الحكومة العراقية [67].

اما سبب خسارة الجيش العراقي المعركة يعود الى فقدان الموقع المحصن في جبل هندرين وشدة البرد ، ومن ثمة فقدان الجنود العزيمة والانضباط على مواصلة القتال الذي كان قادة الجيش يهيبون بجنودهم لتشديد العزائم ولكن دون جدوى [68]

أدت هذه الهزيمة التذمر في صفوف الجيش العراقي الذي كان يعارض الحرب بصورة علنية كما تم عزل مجموعة من الضباط الذين كانو يصرون على مواصلة الحرب [69].

كما قامت الحكومة العراقية بأجراء مفاوضات مع إيران لحل مشاكلها معها بغية قطع العون عن الثورة الكردية ، ألا أن الحكومة الايرانية تجاهلت الاحتجاجات العراقية بداية العام واستمرت بتزويد الملا مصطفى بالأسلحة التي تقدر بأكثرمن 20% من متطلباته [70] .

- بيان 29 حزيران عام 1966 لحل المشكلة الكردية واثره على العلاقات العراقية – الإيرانية

أن معركة هندرين قلبت الوضع السياسي والعسكري رأساً على عقب بأنهيارقادة المؤسسة العسكرية العراقية بعد فشلهم في أنهاء الحركة الكردية على الأرض ، لجأت إلى السلاح الجوي الذي دمر القرى حيث بلغت 750 قرية ، وتشريد أكثر من 200 الف قروي ، واعترف الرئيس عبد الرحمن عارف بأن المؤسسة العسكرية فشلت في أنهاء المشكلة الكردية بل تعقدت أكثر نتيجة الأخطاء السياسية وسوء الأدارة [71] . كان من نتائج معركة هندرين أيضاً فشل الحكومة العراقية من قطع ، العلاقة بين قادة الحركة الكردية وشاه إيران التي باتت تشكل خطراً على العراق ، وايقاف الدعم الإيراني لها، مما دفع بالجناح المدني الذي تزعمه رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز من العودة إلى المفاوضات مع قادة الحركة الكردية وإيران، والتعويل على تطور نظام الحكم في العراق [72].

كانت رغبة العراق في حل مشاكله مع إيران مع الضغط الدولي أدى إلى تقارب وجهات النظر ، كما صرح شاه إيران خلال لقائه مع السفير الأمريكي في طهران في 19/ كانون الثاني 1966 بأن المشكلة الكردية هي شأن داخلي عراقي ومن الممكن حلها بالطرق السلمية دون اللجوء الى أستخدام القوة العسكرية وبالمقابل التمس عبد الرحمن البزاز من جمال عبد الناصر عن طريق مبعوثه الى القاهرة فنصحه بالموافقة على اجراء المفاوضات مع الملا مصطفى للاسباب التالية : أن القتال سيء ، وأن الحل السياسي افضل ، وذلك لان العلاقة مع أيران أصبحت خطيرة والقتال يؤدي الى تقوية العلاقة بين الكرد والشاه في حين السلام يقطع هذه العلاقة ، كما طلب من العراق الكف عن الحملات الأعلامية ضد إيران مؤكداً أن هذه الحملات تؤدي إلى تأزم العلاقات العراقية- الإيرانية [73] .

تجاوز رئيس الوزراء البزاز ضغط المؤسسة العسكرية وطلب التفاوض عن طريق ارسال وفد شعبي إلى الملا مصطفى، يتألف الوفد من العرب والتركمان والكرد ، حيث وصل الوفد الى گلالة في 18/ حزيران 1966، ونقل الوفد رغبة الحكومة في التفاوض بشأن أيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية مع الاقتراح بارسال وفد كردي الى بغداد .[74]، وفي 22/ حزيران وصل الوفد الكردي برئاسة حبيب محمد كريم وعضوية علي عبد الله وصالح اليوسفي واخرين إلى بغداد ومكث ثلاثة ايام بعدان تم التوصل الى هدنة أو أتفاق ، والتوقيع على الشروط بين الطرفين لأنهاء حال الحرب في كردستان ، وكانت موافقة البارزاني على الهدنة لعدة اسباب منها : استراحة مقاتليه ، وعدم ثقته بالإيرانيين من

استمرار المساعدات ومن أنتقام الجيش العراقي بالكرد فضلاً عن رغبة إيران من استمرار القتال بين العرب والكرد في العراق أضافة ألى سوء الأوضاع الأقتصادية في كردستان [75].

واخيراً اسفرت المفاوضات عن أعلان الاتفاق في 29/ حزيران وأذاعه رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز بنفسه ، تضمن البيان 15 مادة ثلاثة منها سرية[76] ، وكذلك أعترف البيان بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستوركثاني قومية بعد العربية، وباللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية التي تسكنها الأغلبية الكردية ، والتاكيد على قانون المحافظات اللا مركزية المقترح واعطاء الحرية للكرد في معالجة شؤونهم الخاصة كما وعد بالانتخابات حرة للمجالس الأدارية ، قبل البارزاني به ووقع عليه والذي كان أقل من الحكم الذاتي ، لكنه وافق البارازاني ،وذلك ليتفرغ لضرب أعضاء المكتب السياسي المنشق وهم : جلال طالباني وأبراهيم احمد واتباعهم ، عن الحزب الديمقراطي الكردستاني [77].وفيما يخص تطبيق الاتفاق او البيان ، تم تشكيل لجنة عرفت بلجنة شؤون الشمال ، أقدمت هذه اللجنة على خطوات ايجابية لتطبيق البيان كاطلاق سراح بعض المحتجزين والموقوفين واعادة المفصولين الى وظائفهم ، ألا أن سلاح الجاش 66 لم ينزع منهم بل زودوا منه ، ولم يمضي وقت على اصدار الاتفاق حتى أجبر عبد الرحمن البزاز على الأستقالة وتجميد بيان 29/حزيران ، وشكل الوزارة الجديدة العميد الركن ناجي طالب وكان وزير كردي واحد في تشكيل وزارته هو احمد كمال قادر بعنوان وزير الدولة لشؤون الشمال[78] . لاقى البيان ترحيباً من مختلف القوى السياسية العراقية حيث رحب الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه كامل الجادرجي الذي طلب بتطبيقه بنية صادقة ، كما رحب الحركة الاشتراكية العربية والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي العراقي ، اما على المستوى الدولي رحب السوفييات والرئيس المصري جمال عبد الناصر بالحل السلمي ووقف اراقة الدماء[79] . اما على مستوى الشعبي ، شهدت كردستان حركة أصطياف كبيرة بدأت في تموز عام 1966، حيث بدا تدفق السواح من وسط وجنوب العراق وكانت تبدوا على وجوههم علامات المحبة لأخوانهم الكرد وتأييدهم للثورة الكردية ، ممارفع من رصيدها الشعبي في أنحاء العراق [80]. لم ينفذ بيان 29/ حزيران بعد استقال رئيس الوزراء عبد الرحمن البزازفي آب 1966، بسبب ضغط العسكريين ومعارضتهم للاتفاق مع الحركة الكردية التي أعتبروها غير جادة في الالتزام وتعاونها مع اعداء العراق ، وعلى الرغم من تجميد البيان الا أن هذه الفترة شهدت قليل من الأنفراج السياسي .وكان صدور جريدة التأخي لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني في 27نيسان عام 1967، كان احد سمات هذا الانفراج ومن أهم مكاسب بيان 29حزيران [81] .

-موقف شاه إيران من بيان 29/ حزيران 1966

اشتد غضب شاه إيران وأجهزته على القيادة الكردية ، وقرروا سد الحدود الإيرانية بوجه الثورة الكردية أحتجاجاً على الاتفاق مع الحكومة العراقية لفترة حتى تدخل اصدقاء شاه إيران في طهران وخارجها لتهدئة الوضع وتخفيف من حدة التوتر على الحدود ،ولم تتحسن العلاقات بين العراق وإيران وبقيت متوترة ، في حين تم إعادة العلاقات مع القيادة الكردية و إيران لاسيما بعد تجميد البيان ، وفتح الحدود أمام البيشمركة لشراء الأرزاق والمواد المعيشية من إيران ، كما تم تدفق المساعدات لهم مما أدى الى انتعاش الحركة الكردية المسلحة بعد ذلك [82] . عند مناقشة تعاون قادة الحركة الوطنية الكردية مع إيران وحلفائها لابد أن يكون للكرد مبررات لا بد من أخذها بنظر الأعتبار، منها أن الشعب الكردي كان يعاني من سوء الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية وأهمال كل الحكومات المتعاقبة لأعمار كردستان وشمولها بالمشاريع الأقتصادية والصحية فضلاً عن حقوقهم القومية وفي أدارة شؤونهم الأدارية والحرية السياسية والفكرية مع أستمرار المعارك والحملات العسكرية التي تشنها حكومات منذ قيام العهد الملكي وحتى نهاية الحكم البعثي في العراق ، والتي دمرت مئات القرى وهجرت سكانها بين الجبال أو اللجوء إلى الحدود الإيرانية ، والتركية ،ونفي شيوخها إلى جنوب

العراق بسبب مطالبتهم بحقوقهم القومية . كان أدراك قادة الحركة القومية الكردية لايمكن القتال، ومواجة الجيش العراقي المجهزباحدث الأسلحة و أستمرارها في الدفاع عن حقوقها إن لم تجد من يدعمها وهي تدرك أن هذا الدعم ليس من أجل الكرد وإنما كان لإيران اهداف سياسية واقتصادية مع العراق ، ويمكن تحقيقها عن طريق أستمالة الكرد ودعمهم في استمرارهم في القتال وانهاك الجيش العراقي للضغط على الحكومات العراقية لتحقيق مصالحها لاسيما في شط العرب والحدود البرية مع العراق ، ومتى ما حققت إيران أهدافها نراها تتخلى عن الكرد كحليف لها .

ـ الخاتمة

طالب الشعب الكردي منذ أن تاسست المملكة العراقية بحقوقهم القومية في أطار الدولة العراقية ، التي كانت حكوماتها لا تريد حلها بحجة عدم تقسم العراق أو التاثير على دول الجوار التي تسيطر على أجزاء أخرى من أقليم كردستان ، لذلك مما دفع بالكرد إلى أعلان الانتفاضات والثورات لسنوات طويلة محاولة منها أجبارالحكومات العراقية إلى نبذ لغة السلاح والدم إلى لغة العقل والحكمة ، وعدم أفساح المجال للدول الأقليمية التي لها مصالح في العراق ، ومنها إيران إلى أستغلال القضية الكردية في دعمها عسكرياً ومادياً وفقاً ما تقتضيه مصلحتها . كما شهدت الحركة القومية الكردية تطوراكبيرا في التنظيم السياسي المتمثل بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اصبح الممثل الشرعي للشعب الكردي وله قوة عسكرية عرف ب (البيشمركة) ، وأصبح لها تأثيركبير في العلاقات العراقية –الإيرانية ، سيما بعد قيام ثورة 14 تموز التي أعتراف دستورها بالقومية الكردية كثاني قومية في العراق والاعتراف بحقوق الشعب الكردي ، والتي جعل من القضية الكردية عامل موازنة بين العلاقات العراقية –الإيرانية من جهة ، ومن جهة اخرى احتدام الصراع بين السطة العسكرية والمدنية في العراق حول حل القضية الكردية ، وهذا مما دفع بشاه إيران وحلفائه من زياد الدعم العسكري والمادي لقيادة الحركة الكردية برئاسة الملا مصطفى البارزاني .

كما افرزت الدراسة نقطة مهمة وهي الأعتراف الدولي ، ومحاولة إيصال صوت الشعب الكردي وما يتعرض له من المجازر الدموية على يد الجيش العراقي عن طريق ادراج القضية الكردية على جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لمناقشتها عام 1964. كما تم السماح للحزب الديمقراطي الكردستاني افتتاح مكاتب له في العواصم الأوربية لأيصال صوت الشعب الكردي للعالم وما يعانيه في العراق ، مما وجد تعاطف دولي وعربي كبير ، بحيث تم افتتاح أذاعة باللغة الكردية في مصر، ووجد الكرد في جمال عبد الناصر حليف لهم ، وكان يرى الحل السلمي للقضية الكردية يشكل عامل استقرار في العراق ، وهذا ما دفع بشاه أيران إلى زيادة الدعم العسكري والمادي للحركة الكردية سيما في معركة هندرين عام 1966وما حققه الكرد من انتصار كبير على الجيش العراقي ، وكان هدف الشاه ليس من أجل أنتصار الكرد أنما من أجل أضعاف وانهاك الطرفين عسكريا ومادياً ،حتى لايصبح للكردي دولة تستطيع أن تأثر على أكراد إيران في الثورة على حكم الشاه من جهة ومن جهة اخرى تحقيق اهداف إيران وحلفائها في العراق .

ـ قائمة الهوامش :

1- **معاهدة سعد اباد :** عقد ميثاق سعد أباد في الثامن من تموز عام 1937بين كل من العراق ، تركيا ، إيران وأفغانستان في القصر الصيفي لشاه إيران . وقد مثل العراق ناجي الأصيل في حين مثل إيران عناية الله سميعي ، أما ممثل أفغانستان فكان فيضي محمد خان ، وممثل تركيا فكان توفيق رشدي آراس . للمزيد من التفاصيل راجع : مي فاضل مجيد الربيعي ، التطورات السياسية في أفغانستان 1929-1973 ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية- إبن رشد ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2004 ، **ص257-258** .

2- سعيد خديدة علو ، العلاقات العراقية الايرانية وأثرها على القضية الكردية 14تموز 1958-8شباط 1963،الاردن ، 2007،ص.43
3- .،للمزيد عن دور الملا مصطفى في جمهورية : مها باد ينظر : HASSAN ARFA ,THE KURDSAN HISTORCIL AND POLITICAL STUDY 1944-1958 .LONDON, 1966,P.104-106؛ وليد حمدي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية . دراسة تاريخية وثائقية ، **لندن 1991، ص 417-419**؛عبد المناف شكر جاسم ، العلاقات العراقية السوفيتية 1944-8شباط 1963، بغداد ، 1988، ص 84.
4- احمد سليمان السلمي ، الورقة الكردية بيد القوى العالمية ، مركز الدراسات الأستراتيجية لشؤون العالم الاسلامي ، 2015، ص **38.**
5- محمد جواد علي ، العلاقات الامريكية – الأيرانية 1942-1987، ج1،بغداد ، 1988، ص 203 .
6- سعيد خديدة علو ، المصدر السابق ، ص 82.
7- سعيد خديدة علو ، المصدر نفسه ، ص 82-.83
8- **اتحاد الشعب ، جريدة ، 26حزيران 1959؛ سعيد خديدة علو ، المصدر السابق ، ص 84.**
9- ظهر حزب تودة (الشعب) في إيران بشكل رسمي في العشرين من تشرين الأول عام 1941بعد اندماج الحزب الشيوعي ، الذي تأسس عقب الثورة البلشفية 1917 مع جماعة تقي آراني ، ويعد حزب تودة من أكثر الاحزاب تنظيماً في إيران ومن اقواها . للتفاصيل ينظر **:** محمد طه علي الجبوري ، تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني (تودة) 1941 -1963، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الأسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، .1988
10 - بصدد اعتداء الشيوعية على رجال الدين الذي سوقه الاعلامي الايراني لاثارة االرأي العام في إيران ، ومن هذا المنطلق استفسر الزعيم الديني الايراني آية الله البروجردي من السفير العراقي في طهران حول النشاط الشيوعي في العراق ، مؤكدا ان ذلك يثير الحكومة الايرانية ويعكر العلاقات بين البلدين . للمزيد ينظر : سعيد خديدة علو ، المصدر السابق ، ص 87-89. ؛ Christen Moss - Helms ,IRAQ EASTERN OF THE ARAB WORLD ,Coyright,1984,P 139.
11- سعيد خديدة ،المصدر السابق ، ص 90.
12- للمزيد حول معاهدة 1937 ينظر : خليل أبراهيم العلاف وجعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، بيروت ، 2014، ص 255-270.
*- ولد الملا مصطفى البارزاني في الرابع عشر من اذار 1903في قرية بارزان التابعة للواء اربيل . شارك أخاه الشيخ أحمد البارزاني قيادة الحركة الكردية للمطالبة بالحقوق القومية للكرد .قاد الجناح العسكري في انتفاضة بارزان الأولى 1931-1932 ، تمكنت الحكومة الملكية العراقية وبمساعدة القوة الجوية البريطانية من القضاء عليها تم نفي الأسرة البارزانية إلى جنوب العراق 1932، وفي 1935 تم نفيها الى السليمانية . هرب الملا مصطفى عام 1943، الى قرية بارزان وقادة انتفاضتة التي أستمرت حتى عام 1945، والتي تمكنت الحكومة من إخمادها .التحق الملا بجمهورية مهاباد الكردية في إيران وبعد أن تمكنت الحكومة الايرانية من القضاء عليها توجه إلى الأتحاد السوفيتي . عاد إلى العراق بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، بدات مناقشات مع الزعيم عبد الكريم قاسم حول الحقوق القومية للكرد ، ولكن لم تتطابق مع ما كان في نية قاسم ، فأدى إلى تجدد القتال في كردستان في آيلول1961. توفي في الولايات المتحدة الامريكية عام 1979.للمزيد ينظر: فاضل البراك ، المصدر السابق ؛ شكيب عقراوي المصدر السابق . للمزيد عن ثورة آيلول 1961 راجع : ستار

علاوي ، موقف عبد الكريم قاسم من القضية الكردية 1958-1963، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية.
13-أسماعيل محمد حصاف ، القضية الكردية في الصراع الاقليمي والدولي ، اربيل ، 2018 ، ص307.
14 - حامد محمود عيسى ، المسألة الكرديسة من الاحتلال البريطاني حتى الغزو الامريكي 1914-2003، القاهرة ،2004، ص 315 .
15- كافي سلمان مراد ،موقف حكومة البعث الأولى من القضية الكردية في العراق (8شباط-18 تشرين الثاني 1963) ، بغداد ، 2017، ص 18 .
* -الشيخ لطيف الشيخ محمود البرزنجي ،ورث القيادة العشائرية ومشيخة الطريقة القادرية والدينية في السليمانية بعد وفاة والده الشيخ محمود الحفيد سنة 1956، ترك الشيخ محمود للشيخ لطيف اقطاعيات زراعية كبيرة في السليمانية ، سار الشيخ لطيف على خطى والده في الدفاع عن الحقوق القومية للشعب الكردي وكان على صلة بقيادة اعضاء الاحزاب الكردية في العراق وايران ، انتمى الى الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد عودت الملا مصطفى الى العراق بعد ثورة تموز 1958، مع عدد اخر من الاقطاعيين الكرد مما اثارحفيظة اعضاء اللجنة المركزية في الحزب منهم ابراهيم احمد وجلال الطالباني والتي وانسحابهم من الحزب عام 1964.
16- سمير فضلا عبد الحميد ،اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963،رسالة ماجستير ،كلية الأداب – جامعة الزقازيق ، جمهورية مصر العربية ، (د.ت)، **ص.142**
17- ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ، 2005، ص112.
18- أسماعيل محمد حصاف ، المصدر السابق ، ص 313؛ علي سنجاري ، المصدر السابق ، الحركة التحررية الكردية (مواقف وآراء) ،دهولك ، 1997، ص 40. ؛حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 317 .
19- حامد محمود عيس ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط ، القاهرة ، 1992، ص 223؛ ويفي خيرة ، المصدر السابق ،ص 113.
20- ميهظان محمد حسين بامرني ، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكردية في العراق 1945-1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب – جامعة الموصل ، 2006، ص 161؛ أمريكا تاريخ طويل من التخلي عن الاكراد ؛http://mubasher.aljazeera.net
21- نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج5 1961-8شباط 1963، بغداد ، 2002، ص157.
22- شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان 1958-1980، ط2، اربيل ، 2006 ، ص 180-181
23- عبد الرحمن قاسملو، كردستان والكرد دراسة سياسية واقتصادية ، ترجمة ثابت منصور وغانم حمدون ، تحرير حسين فيض الله الجاف ، ط 3 ، السليمانية ، 2008، ص 309.
24 -أبراهيم رسول حسين العامري ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة كربلاء ، 2017، ص 27.
25- شذى فيصل ، اكراد العراق في العلاقات العراقية –الأيرانية 1958- 1975 ، مجلة الاداب ذي قار ، العدد 6، مجلد 2، حزيران 2012، ص239-241.

26- حسين مصطفى احمد ، العامل الكردي في العلاقات العراقية – الايرانية ، دراسة تحليلية ، بحث منشو، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، (د،ت) ، ص 6؛ شذى فيصل ، المصدر السابق ، 241.

27- شارك عبدالسلام عارف عبدالكريم قاسم ثورة 14تموز والذي أختلف معه وعلى أثر خلافات طويلة معه عزلة عبدالكريم قاسم ووضعه تحت الأقامة الجبرية في بيتة،لذلك أتفق عارف مع البعثين على الأطاحة بقاسم. الوقائع العراقية، العدد 771 بيان رقم 17 ،8 شباط 1963.

28- صالح عبد الله ملا طه اليوسفي ،ولد في العمادية سنم 1918 ، خريج كلية الشريعة – كلية دار العلوم في بغداد عام 1943، انتمى الى الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1946، عين وزيرا للدولة لشؤون الشمال عام 1970 ، تم اغتياله في داره بغداد عام 1981.راهي مزهر العامري ، مسعود محمد ودوره السياسي في العراق 1919-1968، بغداد ، 2008، ص 190.

29- Hawrman Ali,the Iraqi kurds,the cold war and Regional litics:1958-1973,the university of Manchester,2017.p73.

الحزب الديمقراطي الكردستاني :- تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق عام 1946، وعقد مؤتمره التاسيسي الأول في بغداد 16 /اب /1946 ، وأنتخب الملا مصطفى البارزاني رئيساً له ويعرف الحزب بالبارتي بالكردية اللاتينية (PARIYA DÊMOKRATA KURDISTANÊ). للمزيد ينظر : عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والأحزاب الكردية 1958،بغداد ، 1986.

30 – أبراهيم رسول حسن العامري ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة كربلاء ، 2017، ص27.

31- كاوس قفطان ، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958-1964، اقليم كردستان ، 2004، ص221-230؛للمزيد عن مطالب الكرد ينظر: ادموند غريب ،الحركة القومية الكردية ، بيروت ، 1973، ص 69-70.

32- الجمهورية ،(جريدة) ، العدد (3) ، في 26تشرين الثاني 1963؛ سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية في العراق 1958-1970، لندن ، 1970، ص99. Hawrman Ali ،op.cit.p73

33- عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958-1968دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب –جامعة الانبار ،2017، **ص191.**

34- .كافي سلمان مراد ، المصدر السابق ، ص 91-93.

35- تاسس حلف السنتو CENTO، Central Treaty Organization ، الحلف المركزي في 2/24 /شباط 1955 عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقاً ينص على التعاون في مجال الأمن والدفاع،وترك باب الانظمام اليه مفتوحاً امام الدول التي يعنيها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي.

أنظمت بريطانيا اليه في نيسان 1955 وباكستان في تموز 1955 واتخذ من بغداد مقراً له ، أصبح يعرف بحلف بغداد،انسحب العراق من الحلف بعد قيام ثورة تموز 1958 في 24 شباط انسحب العراق عام 1959 ونقل مقره إلى انقرة وأصبح يعرف بحلف السنتو.

أهداف الحلف عند تأسيسة هو التصدي للمد الشيوعي وأهداف خفية تتمثل في مساندة دولة اسرائيل والسيطرة على نفط الشرق الاوسط وضرب الحركات التحررية وحماية الانظمة الحاكمة.للمزيد ينظر : رأفت غنيمي الشيخ،امريكا والعلاقات الدولية،القاهرة،1979،ص156؛ كافي سلمان مراد ، المصدر السابق ، ص91.

36- كاوس قفطان ،الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958-1963، السليمانية ، 2004ص 251- 253؛ عبد الفتاح بوتاني ، منطقة بادينان 1925-1970، دراسة في الواقع والتطورات السياسة ، اربيل ، 2017، ص244.
37- عثمان علي ، الكورد في الوثائق البريطانية ، اربيل ، 2008، ص 536 ؛ كافي سلمان مراد ، المصدر السابق ، ص 83-84.
38- فاضل البراك ، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة ، ط2، بغداد ،1989، ص 178.
39- عبد الفتاح بوتاني ، المصدر السابق ، ص245.
40- فايز عبدالله العساف ، الأقليات واثارها في الأستقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجاً) ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، كلية الاداب –2010، ص98 .
41- راهي مزهر العامري ، المصدر السابق ، ص219.
42- ؛راهي مزهر العامري ، المصدر نفسه ، 221.
43- علي سنجاري ، المصدر السابق، ص181، حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص 211.
44- شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص186-187؛عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958-1968، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب – جامعة الانبار ، 2017 ، ص 192.
45- سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ، ص 117 ؛
http://mubasher.aljazeera.net/news
46- حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ،ص 344-345؛ شكيب عقراوي ، المصدر السابق، ص189.
47 -Hawraman Ali ,po.cit,p98-
48- حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص343-344.
49- بعث فيصل بن عبد العزيز بن سعود ملك المملكة العربية السعودية برسالة الى الرئيس الامريكي جونسن في 27/ ديسمبر 1966،بأنه زود الملا مصطفى البارزاني عام 1965بالمال والسلاح عن طريق إيران وتركيا لقتال الجيش العراقي لاقامة دولة كردية لاشغال أي حكومة عراقية في بغداد تنادي بالوحدة العربية شمال مملكتنا في ارض العراق ،وهذا ما بعث به ملك السعودي فيصل بن عبد العزيز والذي اعترف للرئيس الامريكي بذلك . للمزيد والاطلاع على تلك الرسالة ينظر : حمدان حمدان ، عقود من الخيبات ..كيف وصلنا الى هنا ؟ ، القاهرة ، 1995 ، ص 489 -490.
50- حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، جمهورية مصر العربية ، 1992، ص223.
51- ولدعبدالرحمن البزاز في بغداد عام 1913، أكمل مراحل دراسته في بغداد ودخل كلية الحقوق عام 1932وتخرج 1935ن اعتقل في 1941 بعد مشاركته في أنتفاضة مايس، وسجن في نقرة السلمان ،عين سفيراً في القاهرة بعد انقلاب 8شباط 1963ثم سفيرا في لندن 1965 ، وفي السادس من أيلول 1966تسنم منصب نائب رئيس الوزراء ،ثم رئاسة الوزراء بعد فشل أنقلاب عارف عبد الرزاق: للمزيد : ينظر محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، بغداد ، (د.ت).
52- طاهر يحيى ولد في تكريت 1914 ، انضم الى لجنة الضباط الاحرار عام 1956، شغل منصب مدير الشرطة العام بعد ثورة 14 تموز 1958، احيل على التقاعد عام 1959،اعيد للخدمة بعد حركة 8شباط 1963وتقلد منصب رئيس أركان الجيش ثم رئيس للوزراء في 20/ تشرين الثاني 1963- 3/ آيلول 1965.راهي مزهر العامري ، المصدر السابق ، ص189.

53- جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، العراق ، 2015، ص 302-304
54- سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ص126.
55- ادموند غريب ، المصدر السابق ، ص91؛ فائز عبد الله العساف ،المصدر السابق ، **ص 98.**
56- للمزيد عن الرئيس عبد الرحمن عارف ينظر : جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص 40 4-426؛ الجمهورية ،(جريدة)، العدد 818 ،في 19 نيسان 1966.
57- راهي مزهر العامري ، المصدر السابق ، ص228.
58- منذر الموصلي ، البعث والاكراد ، ص189.
59- راهي مزهر العامري ، المصدر السابق ، ص228-229.
60- الجمهورية ،(جريدة)، العدد 818 ،في 19 نيسان 1966؛راهي مزهر العامري ، المصدر السابق ، ص229.
61- سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ، ص 127.
62- المصدر نفسه ،ص128 ؛ مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج3، اربيل ، 2002، ص 173.
*- يقع جبل هندرين في شمال شرق كردستان العراق ، ويشرف على مدينة راوندوز وقريب من مدينة السليمانية ، ،شكل هذا الجبل أهمية كبيرة للجيش العراقي والذي كانت خطت الحكومة أن يصل الجيش العراقي إلى حاجي عمران ويقطع الطريق بين القوات الكردية وإيران على مراحل ويبدأ من أحتلال مرتفعات هندرين وزوزك الذان يشرفان على طريق هاملتون الذي يربط اربيل وراوندوز .
63- شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص 198- 199؛ درية عوني ، عرب وأكراد خصام أو وئام ، مصر ، (د.ت) ، ص 86.
64- سامي شورش ، كردستان والاكراد ، ادريس بارزاني .. نموذجاً، اربيل ، 2001، ص 119 .
65 - مسعود بارزان ،المصدر السابق ، ص175-179؛ عصام عزيز شريف ، مذكرات عزيز شريف ، (د.م)، 2010 ، ص 222 .
66- مسعود بارزاني ، المصدر السابق ، ص179؛ مغديد حاجي ، محطات من حياة ونضال كريم احمد 1922-2022، ترجمة نجاة خوشناو، اربيل ، 2023، ص64.
67- مسعود المصدر السابق ، ص.180
68- عصام عزيز شريف ، المصدر السابق ، ص 222.
69 - أبراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 30.
70- حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص223؛ ديفيد ماكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، بيروت ، 2004، ص 485.
71- عبد الخالق ناصر العامري ، البارزاني مصطفى والقضية الكردية في العراق 1931-1975، بغداد ، 2017، ص260، ديفيد ماكدول ، المصدر السابق ، ص485.
72- صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان 1946-2001،بيروت ، 2001، ، ص.144
73- المصدر نفسه .
74- مسعود بارزاني ، المصدر السابق ، ص 184.
75- عمار علي السمر ، شمال العراق 1958-1975دراسة سياسية ، بيروت ، 2012، ص317.
76- المواد السرية هي : اولاً : استحداث لواء دهوك الذي يضم اقضية الاقضية من لواء الموصل ان رغبة سكان المنطقة بذلك ، اما البند الثاني وعدا للبارتي بالعمل العلني حال اجراء انتخابات وتشكيل برلمان ، ويصدر قانون جديد للجمعيات ، كما تضمن البند الثالث تبني الحكومة اصدار العفو العام عن

جميع السجناء والمعتقلين السياسين للمزيد عن بنود الاتفاقية ينظر : ، وميظان ، المصدر السابق ، ص220-221، صلاح الخرسان ، المصدر السابق، ص145؛ عمار علي السمر ، المصدر السابق ، 77- سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ص 130؛ مذكرات بهاء الدين نوري ، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، لندن ، 2001، ص340 ؛للمزيد عن بنود الاتفاق ينظر : صلاح الخرسان ،ص145؛ شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص215 .

78- مسعود بارزاني ، المصدر السابق ، ص .185

79- عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 330.

80- شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص .219

81- سامي شورش ، المصدر السابق ، ص .121

82- شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص 216و219 .

- قائمة المصادر العربية والمعربة :

1- احمد سليمان السلمي ، الورقة الكردية بيد القوى العالمية ، مركز الدراسات الأستراتيجية لشؤون العالم الاسلامي ، 2015.

2- ادموند غريب ،الحركة القومية الكردية ، بيروت ، 1973.

3- أسماعيل محمد حصاف ، القضية الكردية في الصراع الاقليمي والدولي ، اربيل ، 2018.

4- جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، العراق ، 2015.

5- حامد محمود عيسى، ، المسألة الكردية من الأحتلال البريطاني حتى الغزو الأمريكي 1914-2003، القاهرة ،2004.

6- حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، جمهورية مصر العربية ، 1992.

7- حمدان حمدان ، عقود من الخيبات ..كيف وصلنا الى هنا ؟ ، القاهرة ، 1995.

8- خليل أبراهيم العلاف وجعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، بيروت ، 2014.

9- درية عوني ، عرب وأكراد خصام أو وئام ، مصر ، (د.ت) .

10-ديفيد ماكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة راج ال محمد ، بيروت .

11-رأفت غنيمي الشيخ،امريكا والعلاقات الدولية،القاهرة،1979.

12-راهي مزهر العامري ، مسعود محمد ودوره السياسي في العراق 1919-1968.

13-سامي شورش ، كردستان والاكراد ، ادريس بارزاني .. نموذجاً، اربيل ، 2001.

14-سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية في العراق 1958-1970، لندن ، 1970.

15-سعيد خديدة علو ، العلاقات العراقية –الإيرانية وأثرها على القضية الكردية 14تموز 1958-8شباط 1963، الاردن ، 2007.

16-شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان 1958-1980، ط2، اربيل ، 2006 .

17-صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان 1946-2001،بيروت ، 2001 .

18-عثمان علي ، الكورد في الوثائق البريطانية ، اربيل ، 2008.

19- عصام عزيز شريف ، مذكرات عزيز شريف ، (د.م)، 2010 .

20-علي سنجاري ، القضية الكوردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، ج2،دهوك ، 2009.

21- عمار علي السمر ، شمال العراق 1958-1975دراسة سياسية ، بيروت ، 2012.
22-عبد الخالق ناصر العامري ، البارزاني مصطفى والقضية الكردية في العراق 1931-1975، بغداد ، 2017
23-عبد الرحمن قاسملو، كردستان والكرد دراسة سياسية واقتصادية ، ترجمة ثابت منصور وغانم حمدون ، تحرير حسين فيض الله الجاف ، ط 3 ، السليمانية ، 2008،
24-عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والأحزاب الكردية 1958، بغداد ، 1986.
25-عبد المناف شكر جاسم ، العلاقات العراقية السوفيتية 1944-8شباط 1963، بغداد ، 1988.
26-فاضل البراك ، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة ، ط2، بغداد ،1989 .
27-كافي سلمان مراد ،موقف حكومة البعث الأولى من القضية الكردية في العراق (8شباط-18 تشرين الثاني 1963) ، بغداد ، 2017.
28-كاوس قفطان ، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958-1963، السليمانية ، 2004.
29-محمد جواد علي ، العلاقات الامريكية – الأيرانية 1942-1987، ج1،بغداد ، 1988.
30-محمد كريم مهدي المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، بغداد ، (د.ت).
31-مذكرات بهاء الدين نوري ، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، لندن ، 2001.
32-مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج3، اربيل ، 2002.
33-نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج5 1961-8شباط 1963، بغداد ، 2002.
34-وليد حمدي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية . دراسة تاريخية وثائقية ، لتدن 1991.

- المصادر باللغة الانكليزية :

1- Christen Moss Helms, ,Iraq Estern of the Arab World ,Coyright,1984.
2- HASSAN ARFA, ,THE KURDSAN HISTORCIL AND POLITICAL STUDY 1944-1958 ,LONDON, 1966.
3- Hawrman Ali, ,the Iraqi kurds,the cold war and Regional litics:1958-1973,the university of Manchester,2017.

- الرسائل والأطاريح الجامعية :

1- أبراهيم رسول حسن العامري ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة كربلاء ،2017.
2-حسين مصطفى احمد ، العامل الكردي في العلاقات العراقية – الايرانية ، دراسة تحليلية ، بحث منشو، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، (د،ت)
3-سمير فضلا عبد الحميد ،اكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963،رسالة ماجستير ،كلية الأداب – جامعة الزقازبق ، جمهورية مصر العربية ، (د.ت) .
4-ستار علاوي ، موقف عبد الكريم قاسم من القضية الكردية 1958-1963، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية.

5- عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958-1968دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب –جامعة الانبار ،2017
6- فايز عبدالله العساف ، الأقليات واثارها في الأستقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجاً) ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، كلية الاداب –2010.
7- محمد طه علي الجبوري ، تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني (تودة) 1941 -1963، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الأسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988.
8- مي فاضل مجيد الربيعي ، التطورات السياسية في أفغانستان 1929-1973 ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية- إبن رشد ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2004.
9- ميهظان محمد حسين بامرني ، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكردية في العراق 1945-1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب – جامعة الموصل ، **2006**.
10- ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ، 2005.

- الصحف والمجلات :

1- الجمهورية ،(جريدة) ، العدد (3) ، في 26تشرين الثاني 1963.
2- . الوقائع العراقية، العدد 771 بيان رقم 17 ،8 شباط 1963.
3- الجمهورية ، العدد 818 ،في 19 نيسان 1966.

- الدوريات :

1- شذى فيصل ، اكراد العراق في العلاقات العراقية –الأيرانية 1958- 1975 ، مجلة الاداب ذي قار ، العدد 6، مجلد 2، حزيران 2012.

- شبكت الانترنت :

http://mubasher.aljazeera.net/news -

The Development of the Kurdish issue in Iraq and its impact on Iraqi-Iranian relations 1962-1966. Historical Study

Dr.Kafi Salman Murad
Kafi.salman.edbs@uomustansiriyah.edu.iq
Kkk.m909@yahoo.com
07702541932

Abstract:
The Kurdish issue in Iraq has had a significant impact on Iraqi-Iranian relations, which share common interests in land, water, and ethnicity. The Kurdish issue has been a source of instability between the two countries.
Therefore, the importance of the research lies in the great change that occurred in the Iraqi-Irish relations when the Shah of Iran adopted the support of the Kurdish nationalist movement with money and weapons against the Iraqi government and used it as a pressure card on Iraq, not for the sake of the victory of the Kurds, but rather to occupy the Iraqi governments and weaken them so that Iran could achieve its interests in Iraq.
The research is divided into two chapters and a number of topics. The first chapter deals with Iraqi-Iranian relations during the royal era, and the cooperation between the two countries to suppress the Kurdish uprisings, especially the uprising of 1943-1945. It also includes the merits of the revolution of July 14, 1958, and the Shah of Iran's fear of the republican regime in Iraq and its impact on the Iranian people.
Especially after the constitutional recognition that the Kurds obtained in Iraq after the revolution of July 14, 1958, and the return of the leader of the Kurdistan Democratic Party, Mulla Mustafa Barzani, to Iraq, who enjoyed great esteem and influence among the Kurds of Iran.
While the second chapter highlighted the Iranian government's exploitation of the tension that arose between the leadership of the Kurdish movement and the Iraqi government from 1961-1966, the Kurds received significant military and logistical support despite the Iraqi government's demands that Iran stop its support and close its borders to prevent Kurdish fighters. The Kurds used it as Iraq demanded that it not interfere in Iraqi affairs until the Kurds were able to achieve a military victory in the Battle of Mount Handrin Which had a great impact on the military and civilian establishment in Iraq, and Iraqi-Iranian relations.

Keyword: Iraq, Iran, Kurds, Army.